مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.745

15 August 1996
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والأربعين بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،
يوم الخميس، ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أوروتيا (بيرو)

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٤٥ لمؤتمر نزع السلاح. وتتضمن قائمة المتحدثين اليوم ممثلي سيشيل، وشيلي، وبنغلاديش، وكوبا، وايران، وتركيا، الموقرين. والآن أعطي الكلمة لممثل سيشيل الموقر السيد إيسيه.

السيد إيسيه (سيشيل) (الكلمة بالانكليزية): سيدي، بالنظر إلى أن هذه هي المرة الأولى التي أحصل فيها على الكلمة لإلقاء بيان عام، اسمحوا لي بتهنئتكم على توليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة الحاسمة من جهوده الرامية إلى اتمام وضع معاهدة جيدة للحظر الشامل للتجارب. واسمحوا لي مرة أخرى بأن أشكر الممثلين لقبول اشتراك جمهورية سيشيل في أعمال المؤتمر كمراقب. إننا نعيش صفحة هامة من صفحات التاريخ، وتثبت المناقشات الأخيرة أن مؤتمر نزع السلاح يمثل أول محفل استراتيجي حقيقي بعد انتهاء الاتحاد السوفياتي: نوع من كيان مصغر لما قد يحدث في المستقبل في مجال الاستراتيجية العسكرية. وما يتقرر هنا سوف يكون حاسم الأهمية للأجيال المقبلة. ولا ينبغي أن نفقد هذه الفرصة التي لا تصدَّق لكي نمهد الطريق من أجل عالم أفضل.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأطلع المؤتمر على الأسباب الرسمية لاشتراك جمهورية سيشيل في أعمال هذا التجمّع. وسأقرأ رسالة موجهة من وزير خارجية سيشيل إلى الرئيس السابق لمؤتمر نزع السلاح:

"ما فتئت جمهورية سيشيل تتابع تطور الحالة باهتمام كبير، رغم أنها ليست عضواً في مؤتمر نزع السلاح. وقد لاحظنا أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب سيُوقّع عليها لاحقاً في أغلب الاحتمالات وفي الواقع، فإنه يبدو أن كل الدلائل تشير إلى هذا الاتجاه.

ونود في هذا السياق اقتراح اقامة موقع في سيشيل لنظام الرصد (الدولي) يشتمل على (محطة) سيزمية لكشف الانفجارات النووية. (...) ذلك أن مكان تواجد سيشيل مثالي لهذا الموقع (في المحيط الهندي) على نحو ما يمكن أن يشهد به الخبراء الدوليون المشتركون في المؤتمر (وقد اشتركت محطتنا فعلاً في تجارب الاختبار التقني الثالث لفريق الخبراء العلميين).

ونحن نفهم فعلاً أن اللجنة المخصصة قد حددت بالفعل اختيارها لمواقع المحطات السيزمية. ومع ذلك، فإنه يمكن النظر في مقترحنا في إطار اللجنة التحضيرية. (...)

وقبل كل شيء، تتطلع حكومة سيشيل إلى أن تؤدي دورها في السعي نحو إحلال السلام العالمي، وسوف تسهم في هذا المثل الأعلى النبيل بأية طريقة تستطيعها. (...)".

وبصفتي الممثل الدائم الجديد وعالماً نووياً سابقاً، اسمحوا لي كذلك بأن أؤكد لكم بأنني سأبذل أقصى ما استطيع للإسهام بأقصى قدر إيجابي ممكن في تقدم المؤتمر. لقد أتيت متأخراً، ولكن بنظرة جديدة موضوعية، يمكن أن تكون حاسمة، وخاصة في المرحلة الأخيرة من مفاوضات صعبة. وبصفتنا كمراقب في المؤتمر، وبسبب حيدتنا، فإننا نستطيع أن نمارس دوراً هاماً كوسيط "خلف المسرح". ولأسباب تاريخية، فإننا في وضع مثالي يمكّننا من التفاوض الفعال مع البلدان الآسيوية وفي المجتمع الواقع على حافة المحيط الهندي. وتتجه نيتنا في المستقبل إلى الاشتراك بصورة إيجابية في اللجنة التحضيرية وفي منظمة معاهدة

الحظر الشامل للتجارب النووية في فيينا. وفي ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، وقعت أفريقيا على معاهدة بيليندابا في القاهرة. وأيدت سيشيل هذه المعاهدة، ولذلك فإنها في الواقع تؤيد أعمال مؤتمر نزع السلاح في جنيف. على أنني أشعر أنه من الانصاف كذلك التسليم بأن بلدانا معينة لديها ما يكفي من الأسباب المشروعة لكي تشعر بالقلق. وبدون المساس بمشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب، يكون من الحكمة وجود نوع من البرامج لتنفيذ هذه المعاهدة تنفيذاً فعالاً، وتنظيم تدابير ترمي إلى وقف أي تحسين نوعي للأسلحة النووية (مثلاً، جدول زمني يخضع لإعادة التفاوض عليه في فيينا). والوضع الأمثل هو أن تصدر الدول النووية المشتركة فيها إعلاناً رسمياً بعدم القيام بأية تجارب أخرى للتحسينات النوعية النووية سواء عن طريق المحاكاة أو بتقنيات أخرى.

كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لإثارة وجهة نظر شخصية بدرجة أكبر. فقد أدهشني أن ألاحظ أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ليست فيما يبدو عملاً من أعمال نزع السلاح، بل هي بقدر أكبر عمل يرمي إلى ضمان التسلح النووي القائم. ولذلك، تصبح قضية نزع السلاح مسألة شرف. وفي هذه الحالة، ليس هناك أساس لمفاوضات صحية في المرحلة الراهنة. وينبغي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تتمخض عن ميلاد منظمة، لا عن وجود ناد مختار للدول النووية الخمس التي يبدو فعلاً أنها البلدان الرئيسية الخمسة المصدرة للأسلحة التقليدية.

وباعتباري أصغر ممثل دائم هنا إلى حد بعيد، فإنني أشعر بالالتزام الحقيقي بمفهوم نزع السلاح على المدى البعيد. كما أشعر أن نهج الخطوة - خطوة لنزع السلاح هو من الأمور الضرورية. وأتساءل أحياناً عما إذا لم تكن دول ما بعد الحرب العالمية الثانية تحاول تأجيل النتيجة الحتمية للفترة الانتقالية التالية للحرب الباردة: أي رفض التسليم بالنظام الدولي الجديد، الذي تقع فيه آسيا على جانب والأطلسي على الجانب الآخر. وفي هذا الإطار، فإن الخلافات على نزع السلاح هي خلافات جوهرية تتخطى نفس موضوع المؤتمر. وبالبلدان التي تعارض المعاهدة حالياً، نرى بوضوح بروز شكل جديد من عدم الانحياز. وفي الختام، فإما أن يوجد توافق محدود للآراء وتأكيد حالة الماضي، وإما أن يوجد اتفاق شامل ومعاهدة جديرة بالبقاء إلى الأبد. واليوم هو يوم استقلال بلد كريم وجميل؛ فأرجو ضمان أن يظل الغد ينعم بالسلام كاليوم.

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر ممثل سيشيل الموقر على بيانه وعلى عباراته الرقيقة. والآن أعطي الكلمة لممثل شيلي الموقر، السفير بيغونيو.

السيد بيغونيو (شيلي) (الكلمة بالاسبانية): سيادة الرئيس، اسمحو لي أن أعرب عن مشاعر السرور العظيم لوفدي وارتياحي أنا شخصياً لإدارتكم الماهرة لمناقشاتنا، وأن أؤكد لكم من جديد تقديري واستعدادي للتعاون معكم.

وأود أن أشير إلى بعض العوامل التي تسهم في عدم اليقين الذي يكتنف نتائج المشاورات التي ظلت مستمرة في البحث عن توافق الآراء الضروري لإرسال مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن الأمور الأساسية بصورة مطلقة التوصل إلى هذا الهدف على نحو سليم ومناسب التوقيت. وإذا ثبت عجزنا عن العمل فإن من شأن ذلك أن يعرض للخطر مبرر وجود مؤتمر نزع السلاح، ومصداقيته السياسية، وحالته المؤسسية، وارتباطه بمجموعة المسائل المتصلة

بنزع السلاح وكذلك بمنظومة الأمم المتحدة. ومن الضروري للغاية أن يجد المؤتمر الوسيلة التي تمكن من قيام الجمعية العامة من بحث ثمرة جهوده. والافتراض الأساسي الذي يمكن أن يُبنى عليه اتفاق ما هو اهتمام كل عضو في المؤتمر بالحفاظ على هذا المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح، وتقويته وتحسينه.

واليوم، كما هو الحال من قبل فإننا نعتبر التجارب النووية أفعالاً لا تتفق مع القانون الدولي، ولذلك نطالب بوقفها فوراً، فإن تجريب سلاح ما يكون استخدامه أو التهديد باستخدامه غير مشروع، على نحو ما أعلنت مؤخراً محكمة العدل الدولية، ليس من الممكن تبريره تحت أي ظرف من الظروف. وكما قال سفير المكسيك لدى الأمم المتحدة في نيويورك، فإن من المؤسف أن المحكمة لم تصل بمناقشتها إلى نتيجتها المنطقية.

ومنطلقنا هو أصل الالتزام. ومن رأي شيلي أن معاهدة أنتاركتيكا (القطب المتجمد الجنوبي) ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية تمثلان مصدر المعاهدة. وإن التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سيضيف فقط الالتزام الوارد في الفقرة الثانية من المادة الأولى بعدم التسبب في أي تجربة في المناطق غير الخاضعة لولاية الدولة أو تشجيعها أو المشاركة فيها. ومع ذلك، فإننا نرى أن هذا الالتزام موجود فعلاً، وهو موجود للمجتمع الدولي بأسره، كقاعدة عرفية من قواعد القانون الدولي.

إن التلميح إلى المبادئ التوجيهية لا يعني الانتقاص من أهمية صك ما ستساعد آليته السياسية والتقنية المجتمع الدولي كله على تحمل المسؤولية والتزام اليقظة فيما يتعلق بقواعد هذا الصك. وستعالَج نقاط الضعف الموجودة في نظام عدم الانتشار، عن طريق إجراء عادل ومنصف وفعال. وكذلك فإن الثورة الهائلة التي استهلتها اتفاقية الأسلحة الكيميائية ستكتسب أسباب القوة. وستكتسب قضية نزع السلاح القوة الدافعة التي تمكنها من الانتقال إلى مرحلة أعلى. ومن التطلعات النبيلة التي يجب ألا نتخلى عنها التقدم في اتجاه مشترك، وايجاد الشعور بأننا إلى جانب خلافاتنا المشروعة متمسكون بنفس الاعتقاد، وأن نترك وراء ظهورنا مرة وإلى الأبد عهداً من الجمود العقيم. وليست المسألة الآن هي مسألة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في حد ذاتها، على الرغم من السنوات التي ظل هذا المفهوم ينضج فيها، بل هي نفس مستقبل المفاوضات الدولية المتعلقة بنزع السلاح، التي لا يمكن أن تزدهر إلا في مناخ من الثقة المتبادلة.

إن حكومة شيلي على استعداد للاشتراك في المعاهدة بشبكة من المحطات لرصد قطاع منطقة المحيط الهادئ - أنتاركتيكا الشاسعة التي تقع قبالة سواحل شيلي. وبالتشديد على دعمنا غير المحدود لإزالة الأسلحة النووية بصورة تامة، فإننا لا نستطيع أن نغفل ذكر ما يساورنا من خيبة الأمل إزاء بعض أوجه النقص التي تتسم بها نتيجة المفاوضات. ونحن نعتقد أنه بينما قد لا يكون من الممكن عملياً إضفاء الكمال على النصوص، فإنه يمكن ويجب وجود المزيد من الوضوح من خلال تفاهمات تكميلية من شأنها أن تعزز جذور الالتزامات الأساسية للمعاهدة.

وقد أُبديت تعليقات على المادة الرابعة عشرة من مشروع المعاهدة؛ ويتعين توضيح أهمية تلك التعليقات بغية تضييق خلافاتنا. وقد جُذب الانتباه إلى خطورة عدم الحصول على جميع التصديقات المطلوبة، وقيل إن الدول ذات السيادة لا يمكن إرغامها على الاشتراك بصورة نشطة في اتفاق ليست هي راضية تماماً عن أحكامه. وإن غيبة التوافق الكامل في الآراء إنما تبرز الجوانب التي لم يتم الوفاء بها من

مهمتنا، ولكنها لا تُبطل الغرض الأساسي، إذ لا تستطيع أية دولة أن تعترض على هدف ايجاد معاهدة عالمية. والأُطر الزمنية المتصورة للدخول في حيز النفاذ طويلة بصورة مفرطة، وسيتعين ايجاد وسائل لتعزيز التزام كافة الدول بعدم انتهاك غرض المعاهدة المتمثل في الحظر الكامل في أي وقت من الآن وحتى تاريخ الدخول الكامل إلى حيز النفاذ. وينبغي ربط الدخول إلى حيز النفاذ بقواعد صريحة بخصوص الفترة المؤقتة الفاصلة. وقد ايدت النمسا التطبيق المؤقت، وطلبت شيلي أن يُدمج في النص الوقف الاختياري، وهو ما أيدناه في الجمعية العامة وقبلته الآن الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية. ونحن نأمل أن تقوم هذه الدول في الوقت المناسب بصياغة بيان محدد وواضح فيما يتعلق بنواياها بشأن التوقيع والتصديق. ونقترح أن تقوم كافة الدول، التي يسمح لها وضعها بذلك، بالإعلان عن استعدادها لاحترام الالتزامات الأساسية للمادة الأولى للمعاهدة المقبلة ابتداء من نفس لحظة التوقيع على الصك.

وليس في المادة التاسعة سوى استنساخ للغة غير السليمة المستخدمة في المعاهدات السابقة. ونحن نأمل أن يتم التغلب على عدم الدقة في الصياغة عن طريق تطبيق هذه المادة بحسن نية كي يرسخ في أذهان الناس أن المعاهدة ليست فقط دائمة وليس لها أجل محدد، ولكن ايضاً لا يمكن تعليقها في أية لحظة من الزمن أو في أي ظرف من الظروف. وبالمثل، فإننا نفهم أن أية دولة تمارس حقها في الانسحاب من المعاهدة لا تنتقص بذلك من الالتزامات الناشئة عملاً بالمعاهدات الأخرى، وخاصة الالتزامات التي تفرضها معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية، وأن المجلس التنفيذي للمنظمة ستكون له صلاحية طلب عقد دورة خاصة للمؤتمر إذا كان يرى أن انسحاب دولة طرف ما يؤثر على العمل بالمعاهدة.

وعلاوة على المسائل الخاصة بالتفسير وبالإضافة إلى هذه المسائل، هناك مسألة ملاءمة محتويات الديباجة، التي تحضنا على مواصلة الجهود المنظمة والمتقدمة بغية التوصل إلى الهدف النهائي وهو إزالة الأسلحة النووية وتحقيق نزع السلاح العام والكامل. وإذا كان البعض، ليس بدون وجه معقول، لا يرى أن من الممكن أن تكون هذه الأحكام أكثر صراحة بينما يرى آخرون أن النص يعكس توازناً معقولاً بين الآراء المتعارضة، أفلا يكون من الأجدى تركيز انتباه مؤتمر نزع السلاح على الإجراء الذي يجب علينا بالضرورة أن نتخذه لكي نكون صادقين مع النوايا المعرب عنها في الديباجة وهي أننا قد تمكنا من الاتفاق كحد أدنى من توافق الآراء؟

وقد قدم سفير مصر الموقر وثيقة تعرض برنامج عمل للقضاء على الأسلحة النووية. وتوجد هذه الممارسة عند نقطة التقاء الجهود الدولية الهامة الأخرى. وفي الذكرى السنوية لمأساة هيروشيما، قال وزير خارجية شيلي إن أفضل طريقة لإحياء ذكرى هذه الحادثة المفجعة هي التقدم نحو الحظر الكامل للأسلحة النووية. وبعد نشر تقرير مركز ستيمسون بالولايات المتحدة المعنون "الوضع النووي المتطور للولايات المتحدة"، تحدث رئيس هذا المركز في مؤتمر هيروشيما عن نهج تدريجي لخفض الترسانات النووية. وقدَّمت لجنة كانبيرا، بعد عقد دورتها العاملة الأخيرة في جنيف، إلى رئيس وزراء استراليا توصيات بسلسلة من التدابير العاجلة والواقعية، والتدابير اللاحقة، بغية تشجيع التقدم نحو عالم خال من الأسلحة والتهديدات النووية. وتستطيع هذه المبادرات وغيرها من المبادرات ذات الصلة زيادة وتحسين الإجراء المذكور إجمالاً في الوثيقة المقدمة إلى مؤتمر نزع السلاح. وقد تثار تساؤلات عن العناصر، والأُطر الزمنية، والفئات، والنتائج، والحدود الزمنية. ومن المؤكد أنه توجد إجراءات لا يمكن أن يضطلع بها سوى دول معينة بمفردها، أو على نحو ثنائي، أو اقليمي. وإدراج هذه الإجراءات في قائمة الإجراءات التي يتعين القيام بها، كما فُعل في وثيقة الـ ٢٨ بلداً وفي تقرير لجنة كانبيرا، لا ينطوي على أي مفهوم مسبق فيما يتعلق

بالتوقيت المناسب أو التشديد أو نطاق هذه الإجراءات. والأمر المهم هو أن أنشطة كافة الدول المعنية ينبغي، عملاً بالتفاهمات الواردة في ديباجة المعاهدة المقبلة، أن تسهم في المسعى المشترك، وهو العملية المنظمة والمتدرجة التي سوف تؤدي إلى نزع السلاح النووي.

وهذا الالتزام العميق بعملية منهجية ومتدرجة يستتبع التفكير في مدى ملاءمة الأداة المختارة وهي المحفل المتعدد الأطراف الذي يدعي مؤتمر نزع السلاح أنه هو؛ وفي توسيعه البارز عملاً بقرار الجمعية العامة؛ وفي جدول أعماله الذي لا يزال يتعين وضعه على الرغم مما بذله سفير الجزائر من جهود؛ وفي أساليب عمله؛ وفي موضوع من المقرر مناقشته في الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، ومكانه على مسرح نزع السلاح العالمي. وعند النظر في ماهية المقرر المطلوب اعتماده فيما يتصل بإرسال معاهدة حظر التجارب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإننا نختار البرهنة على الثقة في مستقبل مؤتمر نزع السلاح هذا، أو الإسهام في التنازل عن واجباته، بما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة.

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر سفير شيلي الموقر على بيانه وعلى العبارات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لممثل بنغلاديش الموقر، السفير هاشم.

السيد هاشم (بنغلاديش): سيادة الرئيس، إنني إذ آخذ الكلمة في أواخر فترة عملكم في هذا المنصب، أود أن أنقل لكم نيابة عن وفد بنغلاديش تهانينا الحارة على إدارتكم الماهرة لمداولات مؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة الأخيرة الحاسمة من مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبالنسبة إلى بنغلاديش، فإن رئاستكم قد زودتنا بالمرحلة الباعثة للدفء في مؤتمر نزع السلاح أثناء انتقالنا من مركز مراقب إلى العضوية الكاملة في هذه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف فيما يتعلق بقضايا نزع السلاح.

وفي نهاية الجزء الثاني من دورة المؤتمر لهذا العام، قدم رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية نص مشروع ممكن لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب معتبرا، حسب فهمه، أن إمكانية التلاقي بشأن قضايا حاسمة معينة قد بلغت ذروتها دون وجود أية إمكانية للحل. وقد ضممنا صوتنا إلى الأعضاء الآخرين في مجموعة الـ ٢١ وعددهم ٢٧ عضواً للإعراب عن أسفنا لكون مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من الاتفاق على نص نهائي بحلول ٢٨ حزيران/يونيه، ولكي نقول إننا نتطلع إلى مواصلة المفاوضات عندما استؤنفت الدورة للجزء الثالث.

وما زالت بنغلاديش ملتزمة بالسعي إلى اتمام وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذا الالتزام متأصل في المبدأ الأساسي لسياسة دولتنا، على نحو ما يرد في دستور بنغلاديش، وهو السعي نحو "رفض استخدام القوة في العلاقات الدولية ونزع السلاح العام والكامل". ونعرب بحماس عن أملنا في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من اتمام الاتفاق على معاهدة لحظر التجارب النووية تكون شاملة حقاً في وقت يسمح باحالتها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويتطلب ذلك استعداداً لتناول أوجه قلق مفادها أن مشروع المعاهدة بصورته المقدمة، وفضلاً عن ذلك افتقاره إلى الشمول، لا يتناول بعض القضايا الحاسمة التي أبرزها عدد كبير من الوفود. ومع ذلك، فإن

هذا لا يعني تقويض الجهود الجديرة بالثناء التي بذلها السفير راماكر، وما دأب عليه من كد في مهمته المنطوية على التحدي كرئيس للجنة حظر التجارب النووية. فقد استطاع النص الذي قدمه أن يضم الكثير من أوجه توافق الآراء الآخذة في الظهور، على الرغم من شعورنا بأنه بالروح الحقيقية للتفاوض على نتيجة نهائية، ربما كان بمقدور المؤتمر العمل أثناء الجزء الثاني من دورته الحالية على أساس النص المتداول، الذي نرى أنه كان سيصبح أكثر الوسائط مقبولية، بل وكفاءة، لضمان إحراز تقدم نحو تحقيق توافق في الآراء. ومع ذلك، فإننا نرى أن الوثيقة CD/NTB/WP.330/Rev.1 هي أساس جيد يمكن، وينبغي، أن تستمر على أساسه المفاوضات اللاحقة بجدية صحيحة وبلا تأخير.

إن اتمام وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية قد ظل مطلباً لحركة عدم الانحياز منذ زمن طويل. ونحن نعتبر أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب هي خطوة نحو التوصل إلى نزع السلاح الكامل. ولذلك، وكشأن كثيرين في مجموعة الـ ٢١، فإننا نشعر بأن هناك ضرورة ملحة لوضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب في الإطار الواسع لنزع السلاح النووي. وفي غيبة هذا الإطار، لن تكون المعاهدة أكثر كثيراً من صك لعدم الانتشار النووي في طريق مسدود، ويكون الفرق الوحيد النوعي في هذا الصدد، هو فرض حد أعلى على ما تجريه الدول الحائزة لأسلحة نووية من تجريب. أما بالنسبة لدولة غير حائزة لأسلحة نووية طرف في معاهدة عدم الانتشار النووي مثل بنغلاديش، فلا يمكن أن يكون هناك معنى يُعتد به لهذه المعاهدة ذات المجال المحدود. وباعتبارنا طرفاً في معاهدة عدم الانتشار النووي، فإن رفضنا لخيار الحصول على أسلحة نووية هو رفض لا لبس فيه، وهو نافذ المفعول بصورة رسمية لأجل غير مسمى منذ المؤتمر الاستعراضي المعقود في العام الماضي. وليس الدافع وراء هذا الرفض هو الرغبة في الحصول على الحماية تحت مظلة الآخرين النووية، ولكن هو السعي نحو تفكيك الترسانة النووية في العالم على نحو منهجي. ومن هنا تنبع القيمة التي نعلقها على المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونحن نعتبر أن المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار بمثابة ولاية لعمل من شأنه أن يسهّل تدريجياً مضاهاة التزامات كل من الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الموقعة لتصبح في مستوى التزاماتنا. وإذا كان لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب أن تُفسَّر في سياق المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي، فمن الملائم أن يوفر نص المعاهدة فرصة لتحقيق نزع السلاح النووي بصورة تتجاوز حظر التجارب. والمقرر المتخذ في المؤتمر الاستعراضي لعدم الانتشار النووي لعام ١٩٩٥، والذي ينادي باتمام المفاوضات المتعلقة بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب خلال هذا العام، يوضع أيضاً في سياق التحقيق الكامل والتنفيذ الفعال للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما تتوفر لدينا الآن ميزة فتوى محكمة العدل الدولية التي تؤكد على التزامات كافة الدول بأن تباشر بنوايا حسنة المفاوضات المفضية إلى نزع السلاح النووي في كل مجالاته في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة وبأن تصل بهذه المفاوضات إلى نتيجة.

وتود بنغلاديش أن تعيد تأكيد أن أكثر السبل فعالية للتوصل لإنهاء التجارب النووية هي عن طريق التوصل إلى معاهدة عالمية للحظر الشامل للتجارب النووية تكون قابلة للتحقق منها دولياً وبصورة فعالة. كما نود إعادة تأكيد أن هذه الخطوة التي لا غنى عنها في حاجة إلى أن يُنظر إليها على أنها جزء من سعي المجتمع الدولي إلى الوصول إلى الهدف النهائي وهو عالم خال من الأسلحة النووية.

وإن مشاعر القلق التي أعربت عنها شتى الوفود فيما يتعلق بالأحكام الواردة في النص المقدم من رئيس لجنة عدم الانتشار النووي بشأن تكوين المجلس التنفيذي للمنظمة المتوخاة لمعاهدة الحظر الشامل

للتجارب النووية، والدخول في حيز النفاذ وكذلك، وهو أهمها، التفتيش الموقعي - وخاصة الدور المتصور للوسائل التقنية الوطنية في نظام التحقق، هي أحكام يتعين تناولها إذا كان لنا أن نحصل على معاهدة عالمية وفعالة. ونحن نحبذ بقوة أن يكون نظام التحقيق، وفي الواقع كامل تنفيذ المعاهدة، قائماً أولاً وقبل كل شيء على نظام الرصد الدولي. وتستطيع الفروق في قدرات الوسائل التقنية الوطنية لدى الدول أن توفر مجالاً كامناً للممارسات التمييزية، بل وحتى المسيئة. كما نود التشديد على أنه في حالة إسناد دور للوسائل التقنية الوطنية في إطلاق عملية التفتيش الموقعي، فيجب إذاً أن تخضع أيضاً مصادر الوسائل التقنية الوطنية لنفس التمحيص الذي يخضع له نظام الرصد الدولي، إن لم يكن لتمحيص أشد. وترحب بنغلاديش بطبيعة الحال بإعلان رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة المتصلة بالفقرة ٤٦ من المادة الرابعة من النص. وفيما يتعلق بمسألة حماية البيئة، نعرب عن سعادتنا لكون النص الذي قدمه الرئيس يشتمل على الأقل على إشارة إلى ذلك في الديباجة. كما أنه من دواعي الارتياح الكبير أنه أصبح يوجد أخيراً اتفاق على نص تقرير اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية.

ونحن على ثقة من أن آراءنا ستحظى بالنظر إليها بنفس القدر من الجدية الذي قامت عليه باعتبار أننا، كدولة غير حائزة لأسلحة نووية عضو في معاهدة عدم الانتشار النووي، مدفوعون على الأقل بجدول أعمال نووي وطني، ولا يمكن أن يذكرنا أحد في معرض الإخلال النووي في الماضي أو على سبيل الاحتمال الممكن.

وفي النص الذي قدمه رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، اُدرجت بنغلاديش في قائمة الـ ٤٤ بلداً التي يُربط تصديقها على المعاهدة بدخول هذه المعاهدة حيز النفاذ. ولسنا متأكدين مما إذا كان ذلك سبب يدعونا إلى الاحتفال بمركز "الصفوة الذي يضمنا مع الأطراف الفاعلة الرئيسية في السياق النووي، أو أن تنتابنا مشاعر القلق مما قد يضفيه هذا الإدراج من سمعة سيئة محتملة. وحيث إن بنغلاديش ملزمة فعلاً بالتزامها الأوسع بموجب معاهدة عدم الانتشار، فربما يكون الالتزام الوطني بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أمراً زائداً على الحاجة؛ ولذلك فلا يمكن أن يكون هذا شرطاً رسمياً لدخول المعاهدة حيز النفاذ.

وأحد الاعتبارات الرئيسية بالنسبة إلينا فيما يتعلق بمسألة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هو الالتزامات المالية التي سوف تُلقى على كاهل الدول الأطراف، في كل من الفترة المؤقتة التي تعقب التوقيع، وكذلك لاحقاً عندما تدخل المعاهدة حيز النفاذ. وسوف يكون على بنغلاديش، بوصفها أحد اقل البلدان نمواً، أن تبني قرارها بدرجة كبيرة على هذه الحسابات الخاصة بالميزانية - خاصة إذا كانت تعني دفع تكاليف معاهدة الحظر الشامل للتجارب التي، وهو ما تم التشديد عليه من قبل، تعيد فقط تأكيد جزء من التزام أوسع موجود فعلاً في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك، فإننا لاحظنا باهتمام كبير الاقتراحات الجديدة التي قدمتها بضعة وفود في مؤتمر نزع السلاح حول مسألة الوفاء بتكاليف التحقق والتكاليف العامة. كذلك فإننا نشعر بضرورة إلقاء نظرة جديدة على هذه المسألة. والخيارات المتصورة لدينا يمكن أن تشتمل على ما يلي: (أ) يمكن أن تُعفى من أية التزامات مالية الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والملزمة فعلاً بنظام أوسع نطاقاً وأكثر صرامة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب المتوخاة، والتي ستصبح من ثم أطرافاً في هذه المعاهدة الأخيرة لمجرد إضفاء طابع عالمي عليها؛ (ب) يمكن أن يُطلب من أقل البلدان نمواً تحمل مجرد جزء من التكاليف الإدارية الثابتة للمنظمة، تُحتسب على أساس المعدلات المعمول بها في الأمم المتحدة. ولا يكون أي تقييم منطبقاً

على نظام الرصد الدولي القائم ولا على تكاليف التحقق العادية؛ (ج) بالنظر إلى أن الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لن تتحمل أية التزامات جديدة بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب، فيمكن اعتبار أنها انضمت تلقائيا إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النوية، ولا يجوز وضعها في الاعتبار لأغراض دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب حيز النفاذ. ويجوز اعتبارها أطرافاً في المعاهدة بينما هي خارجها، ومن ثم يجوز اعفاؤها من أية أعباء خاصة بتقاسم التكاليف بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر سفير بنغلاديش الموقر على بيانه وعلى العبارات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لسفير كوبا الموقر، السفير كاباييرو.

السيد كاباييرو (كوبا) (الكلمة بالاسبانية): كما أعلن وفدي بالأمس، يشرفني أن أخاطب جلسة اليوم العامة لمؤتمر نزع السلاح لألقي نيابة عن حكومتي بياناً وطنياً فيما يتعلق بمشروع المعاهدة المقدم من رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية في الوثيقة CD/NTB/WP.330/Rev.2.

على الرغم من تقدير كوبا لما بذله السفير راماكر من جهود، فإننا نعرب عن عميق الأسف لعجز اللجنة المخصصة عن تقديم مشروع معاهدة جدير بتأييد عالمي. وبرغم المحاولات الكثيرة المبذولة لتشويه الحقيقة، وتقديم بلدان معينة على أنها المسؤولة عن هذا الوضع المعقد، فإننا نحن الوفود التي دأبت على بذل أقصى نشاطها في هذه الممارسة منذ البداية، ندرك جميعاً إدراكاً بالغاً الموقف المتصلب الذي اتخذته دول معينة نووية منعت اللجنة المخصصة من القيام بكامل ولايتها التي أسندها إليها هذا المؤتمر. وهذا الموقف نابع من رفض وضع هذه المعاهدة في سياقها الملائم - وهو سياق عدم الانتشار ونزع السلاح - أو التعهد بتحقيق نزع السلاح في غضون فترة محددة وضمان عدم مواصلة التطوير النوعي للأسلحة النووية، وهو ما طالب به المجتمع الدولي لزمن طويل.

ما هو الشيء الذي كان هذا الرفض رد فعل له؟ وما هو الشيء الكامن وراء أوجه الغموض والإغفال في النص؟ والمفاوضات التي أُجريت بنوايا حسنة وبلا أهداف خفيَّة ينبغي أن تتصف بالشفافية والدقة والاخلاص.

واستناداً إلى روح الولاية، ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي من معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية هو حظر جميع التجارب النووية في كافة البيئات إلى الأبد، وبذا يُعرقل التطوير النوعي للأسلحة النووية واستحداث أنظمة جديدة من الأسلحة النووية.

ولهذا السبب، دأبت كوبا دائماً على أن تعتبر من الأمور ذات الأولوية الأولى أن تكون المعاهدة ذات نطاق كافٍ لتوفير تأكيد ما بأنها ستبلغ حقاً هذا الهدف.

إن غيبة الإرادة السياسية من جانب دول نووية معينة قد حال دون صدور أي بيان واضح بشأن هذه المسألة، حتى في الديباجة. وما تحتويه الوثيقة CD/NTB/WP.330/Rev.2 في الواقع هو معاهدة أخرى للحظر الجزئي للتجارب.

والممارسة المتبعة في قانون المعاهدات هي أن تعكس ديباجة الصكوك الدولية المتفاوض عليها تفاوضاً متعدد الأطراف مقاصد ومبادئ المفاوضات التي أُجريت.

وقد عملت كوبا بشكل مكثف، إلى جانب أعضاء آخرين في مجموعة الـ ٢١، وقدمت مقترحات محددة لمحاولة التعويض، على الأقل في الديباجة، عن بعض أوجه القصور الهامة في نص المشروع. وعلى الرغم من جهودنا، لم نحصل على النتائج المرجوة.

وكانت مواقف بعض الوفود غير بناءة إلى حد أن ثبت أن من الصعب ضمان حتى إدراج أية إشارة بالغة الضعف، وهو ما يختلف كثيراً عن الممارسة المتبعة في لغة المعاهدات، إلى موضوع من مواضيع الأولوية العالية للمجتمع الدولي - ألا وهو ما يترتب على حظر التفجيرات النووية من تأثير مفيد في البيئة.

وفيما يتعلق باستخدام البيانات المتحصَّل عليها من الوسائل التقنية الوطنية لإطلاق عمليات التفتيش الموقعي، تعيد كوبا تأكيد قلقها إزاء الطريقة التي قد تُستخدم بها هذه المعلومات بموجب أحكام مشروع المعاهدة.

فالأحكام ذات الصلة من مشروع الاتفاقية لا تتيح فحسب مجالاً للتلاعب بالوسائل التقنية الوطنية من جانب الدول الرئيسية التي تملكها، بل إنها تتجاهل أيضاً استبعاد استخدام الجاسوسية والاستخبارات البشرية.

وفيما يتعلق بموضوع المجلس التنفيذي، نرى أنه من غير الملائم إدراج الإسهامات المالية ضمن معايير تخصيص المقاعد في هذه الهيئة الهامة. فقد يشكّل ذلك سابقة تنتهك مبدأ تساوي الدول في السيادة.

وفيما يتصل بموضوع آخر، تعرب كوبا عن عميق أسفها لعدم بذل جهود أكبر لإيجاد صيغة لدخول المعاهدة حيز النفاذ تضع في الحسبان بشكل مناسب الاهتمامات المشروعة لجميع الوفود.

كما يجب ألا نغفل عن حقيقة أن الحدود التي تحد من المشروع تكتسب معنى إضافياً في ضوء خلفية المطالب المالية الكبيرة المخطط مطالبة الدول بها بمقتضى المعاهدة، بما في ذلك أفقر دول العالم الثالث التي سوف يتعيَّن عليها التصديق على المعاهدة قبل أن يمكن دخولها حيز النفاذ.

هذه بإيجاز هي بعض التعليقات التي ترغب حكومتنا في تسجيلها بوضوح فيما يتصل بمشروع المعاهدة.

وعلى الرغم من الجوانب التي عددناها والتي هي استثنائية أكثر من غيرها، لن تعارض كوبا مشروع المعاهدة هذا، لأننا نعتقد بصورة رئيسية أن حظر التفجيرات النووية بالغ الأهمية ويمثل خطوة إلى الأمام، وإن كانت متواضعة، على طريق التقدم نحو نزع السلاح النووي الذي يشكل الأولوية الأولى لحكومتنا في سياستها الخاصة بنزع السلاح والأمن الدولي.

وستجري كوبا دراسة دقيقة لمحتويات هذه الوثيقة وستحدد موقفها النهائي بشأنها في الوقت المناسب على هذا الأساس. وستُقدَّم نسخة من هذا البيان إلى الأمانة لإدراجها في التقرير الذي نأملاعتماده قريباً من جانب اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية.

الرئيس (الكلمة بالأسبانية): أشكر سفير كوبا الموقر على بيانه. والآن أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر، السفير ناصري.

السيد ناصري (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة اليوم لكي ألقي بياناً موجزاً يعكس آراءنا ومواقفنا فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب.

يبدو أن اللجنة المخصصة لن تكون قادرة على تقديم نص يحظى بتوافق الآراء إلى مؤتمر نزع السلاح. ومن دواعي الأسف العميق أنه لن يتم الوفاء بتطلعات المجتمع الدولي القائمة منذ أمد طويل لوقف التطوير الكمي والنوعي للأسلحة النووية. ولا يبخس أي منا مطلقاً تقدير الصعوبات التي ينطوي عليه العمل المعهود به إلى مؤتمر نزع السلاح وعن طريقه إلى اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. على أنه لم يتوقع أي منا مع ذلك الفشل أيضاً.

والحقيقة المروِّعة هنا أنه كان بالإمكان تجنب الفشل. ولم يكن مفهوماً قط، ولن يكون مفهوماً في اعتقادي أبداً، لماذا وكيف وأين اتُخذ قرار بوقف المفاوضات فجأة والاستعاضة عنها بحركة متسارعة نحو طريق مسدود.

لقد قطعنا طريقاً طويلاً جداً. وإن مشاريع المعاهدات التي اقترحتها جمهورية إيران الإسلامية واستراليا، وأخيراً الرئيس، قد أسهمت في التقليل إلى أدنى حد من مجالات المشاكل لتصبح عدداً ضئيلاً. ولذلك، فبدلا مما يزيد على ٠٠٠ ١ قوس من الأقواس المعقوفة - التي بقيت على المائدة بعناد لفترة طويلة - فإنه لا يواجهنا من الناحية العملية أكثر من ثلاثة أو أربعة أقواس معقوفة في هذه المرحلة المتأخرة.

وإحدى المسائل الحاسمة طبعاً، هي مسألة نزع السلاح النووي. وهناك وفود كثيرة غير راضية عن النص، خاصة بعد الحدود المفروضة على النطاق، مما يشكّك بصورة جادة فيما تتطلبه الولاية المتوخاة من طبيعة شاملة للمعاهدة. والحد الأدنى هنا هو إعادة تأكيد الالتزام ببرنامج يُنفَّذ على مراحل بأُطر زمنية متفق عليها لإزالة الأسلحة النووية. ولا نستطيع أن نفهم، ونحن على وشك عقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، السبب في عدم إمكان تجديد التزام حاز بالفعل بتوافق الآراء منذ الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح.

وفيما يتعلق بالوسائل التقنية الوطنية، فإن التغييرات التي أُدخلت على النص بما يتفق مع المقترح الصيني هي تغييرات مفيدة. ومع ذلك، فإن السجل المدمِّر لدول معينة في استغلال الوسائل الوطنية لنشر اتهامات زائفة كذريعة لتطبيق مواقفها الوطنية خارج نطاق حدودها الوطنية، يثير بجدية مشاعر الشك والقلق بشأن هذه المسألة. ونحن لا نختلف على أنه يمكن الجمع بين البيانات الواردة من نظام الرصد الدولي

والبيانات الواردة من الوسائل التقنية الوطنية في طلب إجراء تفتيش موقعي. وما يقلقنا في النص هو تعيين مكانة للوسائل التقنية الوطنية مساوية لمكانة نظام الرصد الدولي بما له من شبكات واسعة ومعقدة.

وإننا نشدد على أن تطبَّق الوسائل التقنية الوطنية مؤقتاً وفقط على التفجيرات غير المشمولة حالياً بنظام الرصد الدولي. كما نعيد التأكيد على أن الوسائل التقنية الوطنية، على النحو المشار إليه في النص، لا ينبغي ولا يمكن تفسيرها بأية طريقة تجعلها تشمل المعلومات المتحصَّلة من التجسس والاستخبارات البشرية، إذ أن ذلك يتعارض مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها عموماً.

وفيما يتعلق بتشكيل المجلس التنفيذي، أذهلنا أن نجد في النص الذي قدمه الرئيس قائمة من الواضح أنها ستثير مشكلة سياسية لا تتصل بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولذلك فلا داعي لها.

واسمحوا لي بالتذكير هنا أن إسرائيل أدرجت في النص قيد النظر ضمن المجموعة الغربية، كما هي الحال في الكثير من المحافل الدولية، ولأسباب غير واضحة لنا، أغلقت المجموعة الغربية الباب أمام إسرائيل هنا ونقلتها إلى مجموعتنا دون موافقتنا. ولذلك فليس من الملائم سوى إعادة إسرائيل إلى الغرب وحل هذه المشكلة. ومع ذلك، وإذ لاحظنا ما أبدته دولة غربية أو دولتان من مقاومة لقبول إعادة إسرائيل إلى مجموعتهم، فإننا قد وافقنا على اقتراح السماح لمؤتمر الدول الأطراف بإعادة تحرير هذه القائمة عند انعقاده، ومن ثم تـُزال عقبة في طريق التوصل إلى توافق في الآراء.

واختصاراً، وفيما يتعلق بنا، يمكن بسهولة التوصل إلى توافق في الآراء بإجراء تغييرات طفيفة في النص، كما هو موضح في نهاية هذا البيان. ومع ذلك، فإن قراراً من طرف واحد من جانب بعض الدول النووية بسد الطريق أمام أي تغيير في النص المقترح من الرئيس قد تسبب حتى الآن في إثارة مأزق.

واسمحوا لي بإعادة القول هنا بأننا نعاني من فكرة سائدة في شتى مفاوضات مؤتمر نزع السلاح مفادها أن الذين يملكون ويستخدمون، أو لديهم الاستعداد لأن يستخدموا، أسلحة نووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل يتمتعون بمركز متميـّز. أما الآخرون، فيـُفترض أنهم دائماً على استعداد للقبول بالمساومة على حساب مصالحهم ومواقفهم الوطنية لصالح تلك الدول. لقد عانينا من هذه الفكرة في الماضي، ونعاني منها الآن، ومن المحتم أن نعاني منها مرة أخرى في المستقبل.

وقد أبلغت في بياني السابق أمام هذا المؤتمر بكامل هيئته بالحالة المتقلقلة التي انزلقت إليها اتفاقية الأسلحة الكيميائية إزاء عدم قيام دولتي الأسلحة الكيميائية حتى الآن، أي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، بالتصديق على تلك المعاهدة، برغم كون المعاهدة قد وضعت خصيصاً لتناسب وضعيهما. ويحتمل أن يحدث نفس الشيء لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بسبب وجود مؤشرات قوية على معارضة الأغلبية القائمة في كونغرس الولايات المتحدة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. ولذلك، توجد شكوك فعلاً فيما يتعلق بتصديق الدول الحائزة لأسلحة نووية في نهاية الأمر على المعاهدة. وهذا على الرغم من كون هذه الدول قد ظلت تحدد الشروط وتضع الحدود على أكثر القضايا حساسية وتملي الإجراءات في المراحل الحاسمة، وخاصة خلال المرحلة الأخيرة من أعمالنا.

وقد أعربت وفود كثيرة عن عدم الارتياح في تقييمها لمشروع المعاهدة. وهكذا فإن ٢٨ دولة من دول عدم الانحياز الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، وبدلاً من الإعراب عن الابتهاج لعقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب، قد طلبت وقف جميع تجارب الأسلحة النووية وإغلاق جميع مواقع تجارب الأسلحة النووية في برنامج العمل الذي اقترحته لإزالة الأسلحة النووية (الوثيقة CD/1419، المؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦). ومن الواضح أنها تجد أن النص الحالي لا يفي بهدفها الراسخ ألا وهو الحظر الشامل للتجارب.

ونحن نريد النجاح لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. وقد أظهرنا هذه الرغبة بالإسهام في كل خطوة ترمي إلى حل المشاكل المعلقة، كما نريد أن نكون قادرين على التوقيع على المعاهدة. وبإمكاننا الموافقة تقريباً على جميع أجزاء النص المقدم من السفير راماكر، رغم أنها ليست جميعاً تحظى برضانا أو ارتياحنا. غير أن المسائل المتبقية التي ذكرتها تحول دون تأييدنا لهذا النص.

ومع ذلك، فإنني أشدد على أن من الممكن حل المسائل المتبقية. وهي لا تتطلب كثير براعة أو طويل وقت. وإنما تتطلب الإرادة المخلصة. وقد مُنحت اللجنة المخصصة ولاية للتفاوض على معاهدة عالمية. ويتطلب ذلك بالتالي نصاً يكون مقبولاً من الجميع. ومن أجل ذلك، لا ينبغي إدخار أي جهد لضمان ذلك. وفي مناسبات كثيرة سابقة، برهن مؤتمر نزع السلاح على قدرته على تخطي ما يبدو مستحيلاً تخطيه. ويجب السماح له بأن يفعل ذلك مرة أخرى هنا والآن.

وفيما يلي التغييرات المقترحة:

١- تعديل الفقرة الرابعة من الديباجة لتصبح كما يلي:

"وإذ تشدد بالتالي على ضرورة بذل جهود منهجية وتدريجية متواصلة لتقليل الأسلحة النووية في العالم، عن طريق مفاوضات بشأن برنامج شامل على مراحل ينطوي على أُطر زمنية متفق عليها، بغية الوصول في النهاية إلى هدف إزالة هذه الأسلحة، ونزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة،"؛

٢- تعديل الفقرة ٣٧ من المادة الرابعة لتصبح كما يلي:

"يستند طلب إجراء تفتيش موقعي إلى المعلومات التي جمعها نظام الرصد الدولي، التي يجوز الجمع بينها وبين أي معلومات تقنية ذات صلة يتم الحصول عليها بواسطة الوسائل التقنية الوطنية للتحقق على نحو ينسجم مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها عموماً. ويجب أن يتضمن الطلب معلومات عملاً بالفقرة ٤١ من الجزء الثاني من البروتوكول."

٣- حذف إسرائيل من مجموعة الشرق الأوسط وجنوب آسيا وإدراجها في مجموعة أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية.".

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر على بيانه. والآن أعطي الكلمة لممثل تركيا الموقر، السفير أولوجيفيك.

السيد أولوجيفيك (تركيا): سيادة الرئيس، حيث أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة في ظل رئاستكم، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأؤكد لكم تعاون وفدي.

وقد طلبت الكلمة اليوم لأعرض على عناية المؤتمر بياناً أصدرته وزارة خارجية تركيا يوم ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٦ فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وأود، بعد إذنكم يا سيادة الرئيس، قراءة الترجمة غير الرسمية للبيان من التركية إلى الإنكليزية كالآتي:

"إن أهم مهمة وأكثرها أولوية أمام مؤتمر نزع السلاح هي الانتهاء على وجه السرعة من الأعمال المتعلقة بوضع نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كي يمكن فتح باب التوقيع عليها في الدورة الحادية والخمسين الوشيكة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وإن مشروع المعاهدة المقدم من رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، وباعتباره نتيجة لأكثر من عامين من المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، يمثل نصاً توفيقياً يعكس توازناً دقيقاً بين شتى المصالح.

وقد أظهرت المشاورات التي أُجريت في مؤتمر نزع السلاح صحة أوجه القلق من أن إعادة طرح النص لمزيد من المفاوضات من شأنه أن يعرض للخطر الحلول التوفيقية التي تم التوصل إليها بصعوبة كبيرة.

والتزاماً من تركيا بسياستها الخاصة بقضية عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها تؤيد مشروع المعاهدة المقدم من رئيس اللجنة المخصصة، وهو نص يمثل معلماً هاماً من منظور نزع السلاح النووي، كما أنها تؤيد هدف تقديم المشروع للتوقيع عليه في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وتعرب تركيا عن اعتقادها بأنه بغية عدم إحباط توقعات الرأي العام العالمي التي لها مبرراتها، فإن مهمة أعضاء مؤتمر نزع السلاح هي تحقيق هذا الهدف.".

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر ممثل تركيا الموقر على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة للرئاسة. والآن أعطي الكلمة لممثل استراليا الموقر، السفير ستار.

السيد ستار (استراليا) (الكلمة بالإنكليزية): لقد أردت أخذ الكلمة لأعرب عن التقدير لزميلي سفير شيلي لإشارته إلى تقرير لجنة كانبيرا. وأظن أن زملائي في المؤتمر مهتمون بمعرفة - طبعاً، إذا لم يكونوا يعرفون بالفعل - أن تقرير تلك اللجنة، أي تقرير لجنة كانبيرا المعنية بإزالة الأسلحة النووية، قد سـُلـِّم إلى الحكومة الاسترالية هذا الأسبوع. وهذا التقرير المقدم من مجموعة مستقلة من الأشخاص البارزين من ذوي المعرفة الواسعة والخبرة بموضوع نزع السلاح، يحتوي على مادة كثيرة تثير التفكير من الناحيتين العملية والواقعية، ونتوقع أن يثبت إسهامها البنـّاء في المناقشات المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

والتقرير متاح الآن بصورة عامة. ونظراً إلى نطاقه، فلن أحاول تلخيصه هنا، ولكنني أنوي تعميم ورقة قريباً تشتمل على موجز تنفيذي ومادة مرتبطة به، وأستطيع أن أذكر لذوي الدراية بالحاسوب من بيننا أن التقرير موجود على الشبكة الدولية للاتصالات والمعلومات الالكترونية (انترنت)، لكنني أنبههم قبل أن يندفعوا لاستنساخ هذا التقرير من الشبكة أنه يصل إلى ١٢٠ صفحة. وسوف تتوفر لدي في وقت لاحق من هذا الشهر نسخ مكتوبة لمن لا دراية لهم بالحاسوب.

واسمحوا لي أن أختتم بالقول إن الحكومة الاسترالية تنوي تقديم التقرير إلى الجمعية العامة في وقت لاحق من هذا العام، وإلى مؤتمر نزع السلاح في بداية دورته لعام ١٩٩٧.

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر سفير استراليا الموقر على بيانه وعلى المعلومات التي قدمها.

وليس لدى متكلمون آخرون على قائمة المتكلمين اليوم. هل يرغب أي وفد آخر في التحدث؟ واضح أنه لا يوجد أحد. ولتسمحوا لي إذن أن ألقي بياناً ختامياً، إذ أن فترة رئاسة بيرو تقترب من نهايتها.

حيث أن هذه هي آخر جلسة عامة أتشرف برئاستها، أرجوا أن تسمحوا لي بالإدلاء ببضعة تعليقات موجزة. عندما توليت رئاسة مؤتمر نزع السلاح، قـُلت إن هذا المؤتمر يمر بمرحلة حاسمة في تاريخه لأن المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد وصلت إلى خط النهاية. والآن، وبعد ستة أسابيع من ذلك أعتبر أن المؤتمر لا يزال في مرحلة حاسمة إذ سينبغي له في غضون الأيام والساعات القليلة القادمة أن يتخذ قراراً بشأن المسار الذي سوف يتخذه مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وفي هذا الصدد، فإنه يحدوني الأمل في أن يتمكن المجتمع الدولي من أن تتوفر لديه معاهدة مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على الرغم من تفهمي واحترامي لمشاعر القلق التي أبدتها بعض الوفود التي تعتبر أن مشروع النص المطروح أمامنا لا يتفق مع مصالحها القومية. ومن الأهمية التأكيد على أنه ينبغي للمؤتمر، باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف، الاستجابة لتطلعات المجتمع الدولي، هذا المجتمع الذي ينتظر من هذه الهيئة نتائج حقيقية وملموسة.

وقد تحدثت أيضاً في نفس المناسبة عن تصميمي الثابت على مواصلة المشاورات التي استهلها أسلافي حول الأمور ذات الأهمية الرئيسية لأعمال المؤتمر في المستقبل. وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، رأيت من الضروري مواصلة المشاورات بغية إيجاد توافق في الآراء بشأن هذا الموضوع. وفيما يتصل بجدول أعمال المؤتمر وبرنامج عمله في المستقبل، فإن لدينا التقرير الذي قدمه في شهر أيار/مايو الماضي سفير

الجزائر الموقر، السفير مغلاوي، المنسق الخاص المعني بهذا الموضوع، ونحن في انتظار ما ستسفر عنه المشاورات التي لا تزال جارية مع شتى المجموعات من نتائج. وبالمثل، فإنني قد بدأت، في ظل رئاستي، مشاورات حول إمكانية تعيين منسق خاص أو صديق للرئيس لتناول مسألة النظر في إمكانية توسيع عضوية المؤتمر في المستقبل. وسيتعين استمرار هذه المشاورات لأنها لا تزال في مرحلة أولية.

ويؤسفني اضطراري إلى تسليم هذه المسائل العالقة إلى خلفي، الرئيس المقبل، السفير ديمبينسكي من بولندا، وآمل أن تثمر في ظل رئاسته الجهود المبذولة حتى الآن. وأرجو للسفير ديمبينسكي كل نجاح في منصبه وأعرب له عن كامل مساندة وفدي.

وأخيراً، أود أن أشكر السيد فلاديمير بتروفسكي أمين عام المؤتمر والممثل الشخصي لأمين عام الأمم المتحدة، والسيد عبد القادر بن اسماعيل، نائب الأمين العام، وفريق الأمانة لمساعدتهم القيِّمة وخدماتهم المقدمة إلى مؤتمر نزع السلاح.

وقد وزعت الأمانة بناء على طلبي الجدول الزمني المؤقت لجلسات الأسبوع القادم. وقد وُضع هذا الجدول الزمني بالتشاور مع رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية؛ وكالمعتاد، فإنه مجرد جدول زمني إرشادي يخضع للتغيير إذا لزم الأمر. هل أعتبر أن هذا الجدول الزمني مقبول؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): وفقاً لهذا الجدول الزمني، ستُعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء، ٢٠ آب/أغسطس الساعة ١٠/٠٠. وقبل أن أفض هذه الجلسة، أود تذكير الوفود بأن اللجنة المخصصة قررت بالأمس الاجتماع بعد هذه الجلسة مباشرة في هذه القاعة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠